

بمناسبة اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث «نحو بناء استراتيجية فلسطينية للحد من مخاطر الكوارث»



بمناسبة اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي يصادف 13 تشرين أول من كل عام، وبالإطلاع على تجربة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته في هذا المجال، وما تحمله هذه التجربة من ثغرات وعناصر قوة، وبصفتي احد المهتمين في هذا المجال، أرى انه رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجهات العلمية التي تعمل في مجال المعرفة والدراسات والتوعية العامة وبناء القدرات، إلا أن التزام المؤسسات التنفيذية الحكومية وغير حكومية بمفهوم عمل منظومة الحد من مخاطر الكوارث ومعاييرها وآلياتها لا يزال محدوداً.

ومن المعروف أن فلسطين ومعظم الدول العربية قد تتعرض مستقبلاً للعديد من الأخطار الطبيعية (Natural hazards)، وفي ظل ارتفاع مستوى قابلية إصابة (Vulnerability) المباني ومنشآت البنى التحتية والمنشآت الحساسة، وضعف قدرات

- « المؤسسات الحكومية وخرائط الخطر الزلزالي (Seismic Hazard Map) وكود البناء الزلزالي.
- « قابلية الإصابة والسلوك الزلزالي المتوقع لأنماط المباني الدارجة في فلسطين.
- « تأثير تربة الموقع (Site Effect) على السلوك الزلزالي للمباني في بعض المدن الفلسطينية.
- « قياس مستوى وعي المواطن الفلسطيني بالمخاطر الزلزالية.
- « قياس مستوى وعي المهندس الفلسطيني بمتطلبات وأسس التصميم والتنفيذ الزلزالي للمنشآت.

وبالإضافة إلى الدراسات المذكورة أعلاه، وفي إطار بناء قدرات المجتمع الفلسطيني ومؤسساته لمواجهة الكوارث، نفذ عدد كبير من الفعاليات والأنشطة في مجال التوعية العامة، وتعاوناً مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية ذات العلاقة، وبغطية وسائل الإعلام المختلفة. ومع ذلك لا تزال برامج الحد من مخاطر الكوارث وأنظمتها بمفهومها الشامل علي المستوى الوطني، بعيدة عن المستوى المطلوب، علماً أن بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لا تزال تعتقد لغاية الآن أن مفهوم الحد من مخاطر الكوارث، يعني رفع مستوى القدرات في مجال الاستجابة للطوارئ

د. جلال الدينيك

مستشار عام المرآة العلمية

مدير مركز التخطيط الحضري والحد من مخاطر الكوارث في جامعة النجاح الوطنية، وأستاذ ورئيس الهيئة الوطنية للتخفيف من أخطار الكوارث، فلسطين

مخاطر (Risks) وخسائر (Losses) حتى إذا كان مقدار درجات هذه الأخطار يتراوح بين معتدل إلى قوي نسبياً حسب المعايير العلمية العالمية، وفي حالة الأخطار الزلزالية (Seismic Hazards)، يتوقع أن تكون المخاطر الناتجة عنها كبيرة، وفي ظل عدم وجود سياسات وطنية واضحة لاعتبار الكوارث أولوية وطنية، يتوقع أن يمتد التأثير السلبي لهذه الزلازل في حالة حدوثها على المجتمع الفلسطيني ومؤسساته لسنوات طويلة.

وأظهرت الدراسات الزلزالية التي أجريت في فلسطين والدول المجاورة (دول منطقة حضرة الانهدام الإفريقي الآسيوي)، أن المنطقة قد تعرضت لزلازل عديدة مدمرة على مر التاريخ، وتتوقع معظم الدراسات التي أجريت أن تتعرض فلسطين والدول المجاورة في المستقبل لزلازل قد يتراوح مقدار درجتها القصوى بين 6 و7 درجات حسب مقياس ريختر، وبهدف الحد من المخاطر المحتملة لهذه الزلازل، أجرت وحدة هندسة الزلازل التابعة لمركز التخطيط الحضري والحد من مخاطر الكوارث، في جامعة النجاح الوطنية، العديد من الدراسات، وأهمها:

ضغط كبير، وهذا سيؤثر على مساعدة دول المنطقة واستقبال المساعدات من دول العالم، وهذا يعني أن المساعدات الخارجية ستصل متأخرة، ومما يعزز هذا الرأي عدم وجود سيادة فلسطينية على الأرض، وهذا يشمل عدم وجود مطارات وحدود سيادية تسهم في استلام مساعدات المؤسسات الدولية، وعدم وجود جيش فلسطيني يمتلك معدات وتجهيزات وطائرات مروحية وغيرها، وهذا بمجمله يؤكد أن الحالة الفلسطينية وباعتبارها حالة ذات طابع خاص، يتطلب من الحكومة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية اتخاذ إجراءات خاصة ومتقدمة للحد من مخاطر الكوارث، وهذا يعني ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية شاملة وفعال للحد من مخاطر الكوارث، وأن تستند هذه الاستراتيجية إلى المفاهيم والأطر الدولية وإلى نقاط قوة المجتمع الفلسطيني، و يجب أن تكون الخطوة أو الأولوية الأولى للعمل، اعتبار الكوارث بأنواعها المختلفة الأولوية الأولى للعمل، واعتبار الكوارث بأنواعها المختلفة أولوية وطنية قائمة على قاعدة مؤسساتية صلبة للتنفيذ، ويشمل ذلك وضع تشريعات وقوانين وآليات تنفيذية، وتحديد المهام والمسؤوليات للمؤسسات ذات العلاقة، بحيث يتم ضمان أن تعمل جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع بعضها بعضاً في منظومة متكاملة وشاملة، بمعنى آخر الالتزام بمعايير الحكم الرشيد في مواجهة الكوارث. وفي خطوة جيدة ومتقدمة في إطار الحكم الرشيد، تم في الأشهر القليلة الماضية توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الحكم المحلي، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ونقابة المهندسين ومركز هندسة الزلازل في جامعة النجاح الوطنية لاعتماد كود البناء الأردني وتطبيقه لتصميم المباني المقاومة للزلازل أو الكود العربي الموحد، وخلال الأسابيع القادمة من المتوقع أن يتم استكمال الإجراءات القانونية اللازمة على مستوى انظمة البناء في فلسطين، وبالتنسيق مع نقابة المهندسين ووحدة هندسة الزلازل في جامعة النجاح سيتم قريباً المباشرة في إجراء دورات تأهيلية لتطوير قدرات المهندسين العاملين في مجال تصميم المباني وتنفيذها. وانطلاقاً من أهمية بناء قدرات المجتمع الفلسطيني ومؤسساته لمواجهة الكوارث وفقاً لاستراتيجية شاملة ومتكاملة يتم من خلالها دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث مع برامج التنمية المستدامة، وبالاستناد إلى الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث UNISDR، وإطار عمل هيوغو للعقد 2005 - 2015، والاستراتيجية

فقط، كعمليات الإسعاف والإنقاذ وإدارة الكوارث، ومع أن تنمية القدرات وبناءها في هذه المجالات يعتبر مهماً وضرورياً باعتباره عنصراً أساسياً في مفهوم الحد من مخاطر الكوارث وفلسفتها، لكنه وحده لا يكفي، فالأصل أن يرافق ذلك، التركيز على الأمور الوقائية التي تضمن أمن المنشآت وسلامتها وتجنب تعرضها للأضرار والانهيارات، من خلال تصميمها وتنفيذها لتواجه الكوارث المختلفة، وبناءها على أراض مناسبة وفقاً لسياسات وطنية شاملة لاستخدام الأراضي (وهذا ما يعرف بالاستثمار الدائم أو التنمية المستدامة)، مع الحاجة إلى تطوير المعرفة على المستويات كافة، ويشمل ذلك برامج التوعية المجتمعية لتحوي المجتمع من مستقبل للخدمة إلى مشارك، وتطوير القدرات في مجال تحديد مصادر الأخطار ورصدها وتقييم المخاطر التي قد تنتج عنها، وغير ذلك.

وحتى نكون منصفين، فمن خلال متابعة واقع المؤسسات التي تعمل في الاستجابة للطوارئ، أظهر الدفاع المدني خلال السنوات الخمس الماضية تطوراً واضحاً ونقله نوعية، ويأمل أن تستمر الحكومة في إعطاء الأولوية لتطوير قدراته البشرية والمادية، أما المؤسسات الصحية الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، فمن الواضح أنه خلال الانتفاضة الثانية قد اكتسبت هذه المؤسسات خبره جوده في التعامل مع إسعاف العديد من أنواع الإصابات، وتعتبر قدراتها البشرية جوده مقارنة مع مثيلاتها في بعض الدول العربية، ومع ذلك لا يمكن اعتبار القدرات الحالية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في مجال الاستجابة للطوارئ كافية وتحقق المتطلبات العالمية، فلا يزال هناك حاجة لكثير من العمل، وخصوصاً أن الحالة الفلسطينية تعتبر مميزة، فلا يزال الشعب الفلسطيني ومؤسساته تحت الاحتلال، وبالتالي إضافة للمعيقات الداخلية، يعتبر الاحتلال معيقاً خارجياً، وأحد أهم الأسباب التي ستجعل من المناطق الفلسطينية الأكثر تأثراً في حالة حصول «لا سمح الله» زلزال قوي نسبياً، كحصول زلزال تتراوح قوته القصوى بين 6 - 7 درجات حسب مقياس ريختر، وكان مركزه السطحي في منطقة البحر الميت أو الأغوار أو منطقة طبريا والجليل، في هذه الحالة ستكون الدول المجاورة للأراضي الفلسطينية المحتلة مشغولة بنفسها، لأنها ستكون هي أيضاً متأثرة، وستكون أجهزتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية ومطاراتها مشغولة وستعاني من

المخططين والمهندسين وغيرهم، والتركيز على مساهمة وسائل الإعلام والمناهج الدراسية المدرسية والجامعية على برامج الحد من مخاطر الكوارث.

4. تحسين المساءلة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني، وكذلك الحد من عوامل المخاطر الرئيسية، كتصميم المباني المقاومة للزلازل، وضبط سياسة استخدام الأراضي لتجنب البناء في مناطق: التضخيم الزلزالي، والانزلاقات الأرضية، ومجرى الأودية والسيول، وغيرها.
5. إدراج الحد من مخاطر الكوارث مع خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستعداد والتعافي.

العربية للحد من مخاطر الكوارث للعدد 2011 - 2020، وبتحليل أهم نقاط قوة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته وضعفها، هناك حاجة ماسة للالتزام بما يلي:

1. الحكم الرشيد (الحوكمة)، وهذا يعني اعتبار الكوارث أولوية وطنية قائمة على قاعدة مؤسسية صلبة للتنفيذ، وتعزيز الالتزام بمنهج شامل متكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات.
2. بناء القدرات اللازمة لتحديد الأخطار ورصدها، وتقييم مخاطر الكوارث التي قد تحدثها.
3. بناء القدرات على المجابهة من خلال المعرفة والبحث والاهتمام ببرامج التوعية والإرشاد على المستوى الوطني، والتدريب وبناء قدرات

